المحاضرة الأولى والثانية (تمهيدية) 01+02:

مادة (مساق، مقياس) المؤسسة والسياسة الاقتصادية

مفاهيمية المصطلح، طريقة المعالجة وأهداف الدراسة

Enterprise and Economic Policy LMD HIG

أولا- المؤسسة والسياسة الاقتصادية كمصطلحين منفصلين:

يتكون اسم المقياس من جزئين منفصلين اصطلاحا، مرتبطين موضوعا؛ وهما المؤسسة من جهة، والتي تعني وحدة تُدمج فيها عناصر الإنتاج لتنتج قيما مضافة سلعا أو خدمات؛ والسياسة الاقتصادية من جهة ثانية، والتي تعني الإجراءات الاقتصادية المطبقة عن طريق أدوات السياسات الاقتصادية المتنوعة (تخطيطا وتنفيذا وتقييما) التي تتخذها الدولة للتأثير الإيجابي في النشاط الاقتصادي ضمن خطة اقتصادية استراتيجية محددة الأهداف.

ثانيا- العلاقة الموضوعية بين المؤسسة والسياسة الاقتصادية:

يقتضي تتبع المسار الاقتصادي لأي دولة ما، الحديث عن جهازها المؤسساتي؛ وبصورة أدق عن وضع المؤسسات في القطاعات المختلفة؛ ومن ثم فإن رسم السياسات الاقتصادية وبناء الخطط والاستراتيجيات مرهون بوضعية المؤسسات في القطاعات المختلفة الصناعية والزراعية والخدماتية وغيرها؛ والمؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها تعتمد في بلوغ نجاحها على أمرين اثنين:

- استغلال الموارد استغلالا أمثلا (رأس مال، مواد أولية، رأس مال بشري...).
- تحقيق الربح من مدخل أكبر فائض في الإنتاج وبأقل التكاليف.

وحتى لا تكون المؤسسة هي الاقتصاد عينُه، أو خشية اختصار الاقتصاد في مجموع المؤسسات فإننا نفترض وجود "حاضنة"[1] ترعى هذه المؤسسات تسمى بالاقتصاد..!

ومن ثم فإن الدولة بسياساتها وإجراءاتها الاقتصادية تعمل على تقوية الجهاز المؤسساتي ليعطي قيمة مضافة في الاقتصاد.

فالعلاقة الموضوعية هي أن السياسات الاقتصادية تبنى وتعدل أدواتها وإجراءاتها بناء على آثارها الإيجابية أو السلبية في الجهاز المؤسساتي العامل بالدولة.

ثالثا- النمو الاقتصادي يترجم العلاقة بين السياسة الاقتصادية والمؤسسة:

إن ما تنتجه كل المؤسسات الاقتصادية في دولة ما من سلع وخدمات، يمثل إجمالي الناتج المحلي (Gross Domestic Product GDP)؛ ومن خلال تحركات قيمة الناتج GDP صعودا ونزولا نقيس نسبة النمو الاقتصادي (Growth Economic) من سنة لأخرى.

فالنمو الاقتصادي هو نسبة زيادة إجمالي الناتج المحلي؛ بالمقارنة مع سنة ماضية (سنة الأساس). مثلا كأن نقول بأن الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر سجل نموا قدره 2.3 % خلال السنة الحالية أو خلال السداسي الأول من السنة الحالية.

وبما أن النمو الاقتصادي هو هدف استراتيجي ثابت في كل اقتصاديات العالم؛ فإن الدولة تُوجه كل أدوات السياسة الاقتصادية وتضبط بوصلتها المالية والنقدية والتجارية وكل الإجراءات الاقتصادية لتحقق نسب النمو الاقتصادية المستهدفة.

ومحصلة العلاقة المتعدية بين المؤسسة وإجمالي الناتج المحلي والسياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي هي: أن السياسة الاقتصادية الفعالة تضمن دعم الجهاز المؤسساتي لينجح في كفاءة استغلال الموارد؛ لإنتاج قيما مضافة، سلعا وخدمات، في الاقتصاد؛ تزيد من إجمالي الناتج المحلي التي تُترجم، أي الزيادة، قياسا، بزيادة نسبة النمو الاقتصادي.

رابعا- الهدف من دراسة المقياس للطلبة والباحثين:

ليس الهدف من دراسة هذا المقياس هو التعرف على مصطلحات المؤسسة الاقتصادية؛ تعريفا ومكونات ووظائف وأنواعا، وكيفية إدارتها تخطيطا وتنظيما وتوجيها ومراقبة؛ ولا حتى

Enterprise and Economic Policy F.MEHIRIG

معرفة أدوات السياسة الاقتصادية وكيفية بنائها وتنفيذها إجرائيا؛ وإن كان هذا مهما لفهم الموضوع؛ فضبط المصطلح باب منهجي لفهم العلاقة الموضوعية.

وعليه فإن الهدف الرئيس من هذا المقياس هو:

- البحث في العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين تفاعلات وتقاطعات السياسة الاقتصادية والمؤسسة الاقتصادية؛
- تحليل هذه العلاقة وقياس أثرها على الأداء المؤسساتي وأداء القطاعات الاقتصادية في الدولة.

خامسا- الهدف من دراسة هذا المقياس لأصحاب القرار ورواد الأعمال:

تعتبر معرفة العلاقة بين المؤسسة والسياسة الاقتصادية وتحليلها؛ هي ضرورة معرفية مُلحة لأصحاب القرار راسموا السياسات الاقتصادية؛ وأيضا لرواد الأعمال قادة ومديرين ومسؤولين.

فإذا نظرنا لدور الدولة الاقتصادي بكل أجهزتها الإدارية فنجده يتمثل في:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يضمن توفير سلع وخدمات لمواطنيها تتوافق مع دخولهم.
- توفير بيئة استثمارية مناسبة للقيام بالأنشطة الاقتصادية بحرية وعدالة وكفاءة، تتوافق مع توجهات التنمية المستدامة.

ولهاذين الدورين الأساسيين تسخر الدولة كل إمكاناتها المادية والبشرية؛ لرسم سياسات اقتصاديات تضمن تحقيقهما.

إن معرفة ما يحتاجه المواطنون من سلع وخدمات، ذات جودة وبكميات ملائمة وأسعارا معقولة؛ وتوفير الوظائف المناسبة لهم؛ بما يضمن العيش الكريم؛ هي منطلق لبداية رسم كل السياسات والإجراءات الاقتصادية.

Enterprise and Economic Policy FINANCE

فأصحاب القرار يرسمون كل سياساتهم الاقتصادية بناء ما تحتاجه قطاعات الاقتصاد؛ فنجد القطاع العائلي (قطاع الاستهلاك) الذي يضمن الطلب الاستهلاكي الفعال ويمد الاقتصاد بالمورد البشري كأحد أهم عومل الإنتاج وبالمدخرات المالية أيضا؛ وقطاع الاستثمار (قطاع الأعمال) وهو المحرك لعجلة الاقتصاد بمؤسساته الاقتصادية في الأسواق المختلفة عرْضا (سلعا وخدمات جديدة) وطلَبا (الطلب الاستثماري للمواد الأولية والسلع نصف المصنعة)؛ وقطاع الحكومة الذي يمسك ميزانية الدولة إيرادات (كضرائب على المؤسسات والشركات والأنشطة الاقتصادية)، ونفقات بما يناسب احتياجات الاقتصاد، وخاصة الإنفاق على الاستثمارات الكبرى في البنى التحتية؛ والقطاع الخارجي بسياسته التجارية المنظم لحركة الصادرات والواردات والتوازنات في ميزان المدفوعات وضبط أسعار صرف العملة الوطنية مع باقي العملات.

وعليه فمعرفة الاحتياجات الحقيقية للقطاعات الاقتصادية وللمؤسسات والأنشطة الاقتصادية وجمع كل المعلومات عنها، لتوفير قاعدة معطيات تُستقى منها بيانات أساسية لأصحاب القرار، تسهل لهم رسم السياسات والإجراءات الاقتصادية؛ وتزيد من فعاليتها وكفاءتها.

أما عن استفادة رجال الأعمال ومسؤولي المؤسسات من تحليل العلاقة بين المؤسسة والسياسة الاقتصادية، فإن معرفة السياسات الاقتصادية وإجراءاتها يعتبر أمرا مهما لرجل الأعمال الذي يبني خطته الاقتصادية بما يتناسب والمحيط الخارجي القريب والبعيد لمؤسسته الاقتصادية.

فالسياسة السعرية المتعلقة بالمزيج التسويقي للمؤسسة مثلا يرتبط ارتباطا وثيقا بالتكاليف، التي من بينها الضرائب على الأرباح التي هي من إجراءات أدوات السياسية المالية؛ وسياسة التسويق الدولي واختراق الأسواق كهدف للمؤسسة، يتأثر حتما بسياسة التصدير المعتمدة ضمن السياسة التجارية.

Enterprise and Economic Policy FAIEMIRG

ومن ثم فإن معرفة السياسات الاقتصادية وأدواتها وإجراءاتها وفهمها من طرف قادة المؤسسات؛ هو أمر ضروري؛ ثم تخمين مدى التأثير الإيجابي أو حتى السلبي على أداء المؤسسة نتيجة اعتماد الدولة لسياسة اقتصادية معينة.

وإن كانت الخطة الاستراتيجية والخطط التشغيلية لأي مؤسسة تبنى وفقا لمبادئ الإدارة الاستراتيجية التي من أدواتها تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة؛ فإن نموذج SWOT ضمن هذا التحليل تظهر فيه نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة؛ وهذا التحليل ليس بمعزل عن البيئة الاستثمارية للمؤسسة والقوانين والإجراءات المعتمدة من لدُن الدولة التي تطبق ضمن السياسات الاقتصادية والإجراءات المصاحبة لها.

سادسا: المؤسسة والسياسة الاقتصادية دمج بين النظريتين الكلية والجزئية:

يُدار الاقتصادُ بنظريتين اقتصاديتين أساسيتين؛ أولاهما النظرية الاقتصادية الكلية؛ والتي تعنى بدراسة وتحليل الأنشطة الاقتصادية الكلية والمتغيرات الدالة عنها؛ وهذا وفقا لنظريات الاقتصاد الكينزي الذي دعى فيه رائده (جون مينارد كينز)، في كتابه النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود سنة 1936م، إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية استهدافا لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي في كل من سوق السلع والخدمات والسوق النقدي وميزان الدفوعات.

ودافع كينز عن ضرورة استعمال أداة السياسة المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي في الدولة، ومن جآء بعده من النقديين نادوا باعتماد أدوات السياسة النقدية؛ ثم التنسيق المحكم بين السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية بما يضمن تحقيق أهداف متزامنة في الاقتصاد تضمن استقراره بمعدلات نمو اقتصادي مقبولة ومعدلات بطالة منخفضة ونسب تضخم متحكم فيها.

Enterprise and Economic Policy FAIEHIRG

والنظرية الاقتصادية الجزئية تُعنى بدراسة سلوك المستهلك وتوازن المنتج والأسواق على المستوى الجزئي والطلب فيها على عناصر الإنتاج؛ فالاقتصاد الجزئي أو الوحدوي يُعنى بالمؤسسات أو الوحدات الاقتصادية. وكل نظرية اقتصادية متعلقة بالإدارة والتسيير على مستوى المؤسسة هي ضمن نظرية الاقتصاد الجزئي وتفريعاتها.

وهذا المقياس، أي المؤسسة والسياسة الاقتصادية، يربط بين النظرية الاقتصادية الكلية والنظرية الاقتصادية الجزئية، من مدخل أن السياسات الاقتصادية وإجراءاتها وأدواتها تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية والأسواق على المستوى الكلي؛ وهذا الأثر الكلي ينعكس حتما على أداء المؤسسات والوحدات الاقتصادية ما يؤثر على توجهات الإدارة الاستراتيجية عند دراسة أسواق المؤسسة والمنافسة والمستهلكين وتكاليف الإنتاج وفقا للنظرية الاقتصادية الجزئية.

سابعا- اتجاهات أثر السياسة الاقتصادية وضمان الاستقرار الاقتصادي:

الأصل أن الأثر بين السياسات الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية، هو أثر إيجابي ذو اتجاه واحد؛ بمعنى أن الدولة ترسم خطتها وسياساتها الاقتصادية بأهداف واضحة التأثير الإيجابي في أداء المؤسسات الاقتصادية. وإجراءات السياسة الاقتصادية لا يشترط أن تؤثر مباشرة في أداء المؤسسة بل يمكن أن تهدف السياسة الاقتصادية إلى التأثير غير المباشر من خلال تحسين المحيط الخارجي البعيد أو القريب للمؤسسة الاقتصادية.

فالجهاز البنكي مثلا ومن ورائه السياسة النقدية يهدف إلى توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل وإعادة تمويل المؤسسات الاقتصادية، بأدوات تمويل مناسبة كمًا وإجراءات والتزامات يسيرة، وتستخدِمُ السياسة النقدية لهذا الغرض الأدوات الكمية والنوعية لتحقيق ذلك.

وبتطبيق أداة واحدة من أدوات السياسة النقدية بشكل صحيح ومدروس سوف تتأثر جُل المؤسسات الاقتصادية إيجابيا بهذا الإجراء.

Enterprise and Economic Policy FINANCE

أما أن هذا الأثر ذو اتجاه واحدة فالمؤسسة الاقتصادية تلتزم بكل إجراءات السياسية الاقتصادية المفروضة عليها من طرف السلطة الاقتصادية، فالمؤسسات تستجيب للقرارات وتلتزم بها؛ ويتأثر أداؤها تبعا لذلك. وتغيير سياسة اقتصادية واحدة يكون أثره بالغا على النسيج المؤسساتي بالاقتصاد؛ أما تعثر مؤسسة أو حتى مجموعة مؤسسات وخروجها من السوق فلن يؤثر على توجه السياسة الاقتصادية العامة.

إن السلطة الاقتصادية في الدولة بكل أجهزتها ودوائرها الإدارية، هي من يعد السياسة الاقتصادية، وهي من يضمن تنفيذها بسلطة القانون، وهي من تؤثر في مسارات الأنشطة الاقتصادية لا العكس؛ ولكن للمؤسسات الاقتصادية وخاصة الكبرى منها أو عديد المؤسسات في قطاع معين، قد يكون لها دور في التأثير على تغيير أو حتى إيقاف إجراءات اقتصادية معينة.

فمثلا اعتماد إجراءات للتصدير جديدة (بخصوص الاعتماد المستندي؛ تحويل الأموال؛ إجراءات الشحن والتخزين؛ رسوم جمركية...)؛ قد تعرقل عمليات التصدير، فيمتنع المصدرون عن نشاطهم؛ وهو ما يؤثر مباشرة على العرض في الأسواق المحلية ومستويات الأسعار، ويتأثر الميزان التجاري؛ وتتأثر قيمة الصادرات خارج المحروقات؛ فكلما كان حجم رد الفعل أكبر كلما الأثر العكسي أعمق؛ فحينها تستجيب السلطة الاقتصادية (مجبرة) لمراجعة وإجراء تعديلات وحتى إلغاء لهذه الإجراءات بما يناسب عمليات التصدير الواسعة.

وهذا الأثر العكسي الأصل فيه أنه استثناء فلا مجال للارتجال والتخبط الاقتصادي بمصير الأمن الاقتصادي للبلاد؛ لأن السلطة الاقتصادية عليها دراسة كل السناريوهات المحتملة حين اعتماد وتطبيق أي سياسات اقتصادية معينة حتى تضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ونشير هنا إلى أن أثر الإجراءات يختلف ظهوره زمنيا بحسب طبيعة السياسة أو الإجراء الاقتصادي، فبعض التدابير الاقتصادية يكون أثرها بعد أشهر ومنها ما يكون بعد سنوات.

Enterprise and Economic Policy F.MEHIRG

والأثر العكسي من المؤسسات الاقتصادية في السياسات الاقتصادية لا يشترط فيه أن يكون رد فعل على إجراءات سياسية خاطئة؛ لأن رواد الأعمال وقادة والمؤسسات يشاركون في صناعة السياسات والإجراءات الاقتصادية وهذا من خلال نقاباتهم وتجمعاتهم الاقتصادية والعمالية.

ففي الجزائر مثلا هناك ما يسمى بالثلاثية؛ وهو اجتماع دوري يضم كلا من الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

ويمثل الحكومة في اجتماع الثلاثية الوزير الأول والدوائر الوزارية الاقتصادية ممثلة في: (وزارة المالية "بنك الجزائر، الخزينة العمومية"؛ وزارة الصناعة والمناجم؛ وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وزارة التجارة).

كما يمثل المؤسسات الاقتصادية كلا من: (الاتحاد العام للعمال الجزائريين "UGTA"؛ منتدى رؤساء المؤسسات "FCE"؛ الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين"UNEP"؛ كنفدرالية المنتجين والصناعيين الجزائريين "CIPA"؛ الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين "AGEA"؛ الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين "CNPA"؛ الاتحاد الوطني للمستثمرين "UNI"؛ الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية "CGEA"؛ الكنفدرالية العامة لأرباب العمل للبناء والأشغال العمومية والري "CGP-BTPH"؛ الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل "CAP").

وتتدارس الثلاثية في هذا الاجتماع احتياجات القطاعات الاقتصادية بمؤسساتها وتُقيم الإجراءات والسياسات الاقتصادية السابقة، تمهيدا لاعتماد إجراءات أخرى؛ ضمن خطة اقتصادية جديدة تحقق أهداف اقتصادية واجتماعية لصالح الاقتصاد الوطني وهذا طبعا وفقا للوضع المالي والنقدي للبلاد.

Enterprise and Economic Policy FHEURIS